

تحية إلى أحرار الجامعة * . .

الأمم الحية إذا ما أبتليت بمحنة قاسية ، لا تركع وتخضع . . . لا تذلل وتهمد ، وإنما تتخذ من المحنة طاقة تشحذ همم أبنائها ، وفرصة تعيد فيها النظر في شئونها وأحوالها : فيم أخطأت ؟ لماذا لنتكست ؟ دون أن تعلق ما حدث لها على آخرين بصفة مطلقة .

وفى أواخر القرن ١٩ ، أبتليت مصر بمحنة قاسية عندما وقعت في أسر الاحتلال الإنجليزي . . .

ولقد كان واضحا أن افتقاد المجتمع المصرى للقيادات الواعية المفكرة لكل قطاع من قطاعات العمل ، مهما كانت الأسباب الأخرى ، هو العامل الرئيسى الذى مكن قوى الاحتكار والاستعمار والرجعية من أن تطبق بأنيابها على مقدرات البلاد وتمتص عصارات جهدها وخيراتها تاركة لأبنائها الفتات . بل إن النكسة التى تعرض لها الشعب المصرى نتيجة هزيمة وفشل " الثورة العرابية " كانت ترجع ، وبصفة جوهرية ، إلى ما اتسمت به قيادتها من سذاجة وقلة علم وندرة خبرة ، ولم ينفعها ما توافر لديها من العزم والتصميم ، والنية الطيبة ، والوطنية المخلصة ، فكل هذه الأمور ، على الرغم من أهميتها وضرورتها ، تكون بلا قيمة إن لم تتسلح بالمعرفة والدراية وحسن القيادة والقدرة على التوجيه والحساسية الاجتماعية والفهم الشامل الدقيق .

وقد شعر عدد من المنقذين بهذه الحقيقة ووعوها بوضوح ، فعملوا بأقصى ما يستطيعون من جهد على أن يعوضوا البلاد عن هذا النقص عن طريق إنشاء جامعة تعد فيها هذه القيادات بعيدا عن تلك المدارس العليا

* جريدة الدستور فى ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٨

التي جعل منها الاحتلال وأعدائه من الحكام للذيول مجرد معامل تقرخ لدولوين للحكومة حاجتها من المستخدمين للذين كانوا " أشياء " قبل أن يكونوا " مواطنين " !

من هنا كان من أولويات حركة الجهاد الوطني التي قادها الزعيم مصطفى كامل الدعوة إلى إنشاء جامعة مصرية وطنية

وحركت مقالات مصطفى كامل في جريدة اللواء نقاشا طويلا بين مختلف الصحف والمجلات ، تبارى فيها المتفقون ، كل يدلى بدلوه ، في لوجه الحاجة إلى هذه الجامعة ، وللمقومات التي يجب أن تقوم عليها ، والأهداف التي ينبغي أن تسعى إلى تحقيقها ، وللطرق التنفيذية التي تخرج بها إلى حيز الوجود .

ومما عكس مدى للوعي بالحاجة إلى الجامعة ، وللمأمول من وجودها على أرض مصر ، ما عبر عنه للشاعر أحمد نسيم في هذه الفترة بقوله :

بلاد رقت تبغى للمجرة والسهى وليس لها إلا من العلم سلم
سراة بلاد النيل فيم للتأخر وعهدى بقومى في للخطوب للنتقم
أفبروا بلادا حلق الجهل فوقها لينجاب عن وجه البلاد للنتجهم
وبعد أن يعيب عليهم بناء للقصور للشاهقات يقول :

ولم تبتتوا كلية يستقى بها وضيع فيحيا لو وضيع فيعظم
ومن يراجع ما كتب في بدايات الدعوة إلى إنشاء للجامعة ، يمكن له أن يلمس كيف أن فكرة هذه للجامعة في بداية أمرها ، مثل كل أمر جديد ، قد بدت غامضة سانجة ٠٠٠ ، إلى أن استوت على عودها وخرجت إلى الوجود تاجا على رأس للتعليم للمصرى عام ١٩٠٨

وطوال تاريخها منذ هذا للعام إلى عام ١٩٥٤ ، امتلأت ساحة للفكر للجامعى بمجموعة من للعقول الجبارة التي خطت على أرض للجامعة " مدقات " تهدى السائرين إلى كيفية بناء وطن عن طريق تكوين نفوس أبية

وإرادة حرة ، وعقول تمتلئ معرفة عالية متعمقة ، وروح تجديدية ، تكشف عن المستحدث ، ونزعة نقدية لا ترتعش أمام سلطان ، وتوجهات شجاعة لا تتحنى أمام جبروت . وقائمة أصحاب هذا الفكر طويلة ، يقف على رأسها أحمد لطفى السيد وطه حسين ، والسنهورى ، وعلى إبراهيم ، وعبد الوهاب مورو ، وغيرهم كثير .

وعلى الرغم من انحياز كاتب هذه السطور إلى الكثير مما تم على يد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وخاصة جمال عبد الناصر ، إلا أن التفكير العلمى المنصف لا يستطيع أبدا أن يغفر ما أرسته الثورة من بنور غير طيبة في الروح الجامعية عندما بدأت عملية تطويع الجامعة لما تريده الدولة ، بداية بالمنبحة الشهيرة عام ١٩٥٤ ، حيث ساد منطق أهل الثقة على منطق أهل الخبرة ، فبدأ تراجع مؤسف لدور بعض الكفاءات الجامعية ليتقدم عليها عدد أخذ في التزايد شيئا فشيئا من المناققين وحملة المباخر ، الذين يزينون الواقع بالوهم ويزخرفونه بالخيال طمعا في مغنم السلطان تارة ، وخوفا من عصاته تارة أخرى . فضلا عن هذا ، فقد عرفنا كيف يخرق الأمن رجال الجامعة فيصبح منهم بعض البصاصين ، كتبة التقارير .

وإذا كانت ثورة يوليو لها بعض المبررات المفهومة في هذا السلوك المعيب ، حيث كانت تواجه معارك ضارية من قوى الهيمنة العالمية ، لكن ما أصبح سائدا منذ عدة عقود ، يتفوق على ما عبناه على ثورة يوليو بمراحل ، فقد توارت " الروح الجامعية " ، بالقدر الذى أصبح فيه الأمن مهيمنا على مختلف الأمور ، حيث يطول بنا المقام لو حاولنا أن نسوق أمثلة على ذلك ، ويكفى أن نذكر بتلك الحقيقة المحزنة التي تؤكد أن صاحب القرار الأساسى في تولى المناصب القيادية هو الأمن ، بحيث تميل المعايير إلى اختيار أصحاب نهج " المسايرة " ، أصحاب الشخصية "

المطاوعة " لمن يعلوها ، وليس مجرد الكفاءة العلمية والمهارة للقيادية ،
والسمعة النظيفة ، والشخصية القوية ، إلا من رحم ربي !

كان هناك بصيص من نور حتى عام ١٩٩٤ ، عندما كان من حق
أعضاء هيئة التدريس أن يختاروا عميدهم ، فإذا بالطعنة للكبرى تأتي على
يد " بهاء الدين " عندما تمكن من إطفاء هذا البصيص من النور ، وبطريقة
تتضح بالخبث الشديد الذي وقع في أسره كثيرون ، فقد أرفق التعديل
للخاص بإلغاء الانتخابات بمجموعة من المزايا المادية التي خطفت أبصار
كثيرين ، دون أن ينتبهوا إلى ما رافقها من سم .

منذ ذلك الوقت أصبح التنافس للوصول إلى موقع العمادة معقودا على
مدى الحصول على الرضا من أعلى ، أما هؤلاء الذين يشكلون أصحاب
المصالح الجامعية الحقيقية من الزملاء والتلاميذ والأساتذة ، فهو في خبر
كان ، وأصبح للجهد متزايدا في عقد الصلات بالشخصيات والجهات
الأمنية لكسب مزيد من الرضا وضمان أن تخلو التقارير مما يُبعد عن
الموقع المأمول ، حتى لقد صدق الكاتب الوطني الكبير فهمى هويدي ،
عندما علق على بعض الأحداث التي ارتبطت بانتخابات الاتحادات الطلابية
، أننا لم نعد أمام " عمداء كلييات " ، بقدر ما أصبحنا أمام " عمداء شرطة " -
إلا للقليل - ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

ومن هنا فعندما تتادى أحرار الجامعة للإضراب ، ممارسة لحق
إنساني تعترف به للنظم السياسية المتقدمة ، كان من الطبيعي أن تستنفر
قيادات جامعية متعددة وصلت إلى موقعها بناء على تقارير أمنية محبذة
ومادحة إلى تذكر مبدأ الانتظام والانضباط في المحاضرات والدروس ، مع
أنك لو قدر لك أن تنفس في عدد غير قليل من قاعات الدروس في بعض
الكليات لوجدت نسبا متدنية ، إما لعجز في توافر القاعات ، أو لتضارب ،
أو لعدم صلاحية المكان ، أو لتهاون هذا أو ذلك من أعضاء هيئات

التدريس ، ولا حياة لمن تتادى بالنسبة لمن نهضوا فجأة يوم ٢٣ مارس ٢٠٠٨ لضمان الانضباط والانتظام !!

لم يسعدنى الحظ من قبل أن أتعرف على ذلك الأستاذ الجامعى الرائع محمد أبو الغار الذى يقود حركة الاستقلال واستعادة عزة أستاذ الجامعة وكرامته لأشد على يديه مباركان مهنتا مؤازرا ، لمكن الحظ أسعدنى بالتعرف على ركن آخر في الحركة ألا وهو الدكتور عبد الجليل مصطفى ، لأمس كيف يكون أستاذ الجامعة الحقيقى ، غير المعتقل نفسه في التخصص الأكاديمى والمهنة ، وإنما يتسع همه ليشمل هموم العمل الوطنى العام ، فتلك هى الساحة الحقيقية التى أرسى بذورها رواد الفكر الجامعى في مصر .

وإذا كان المرض الشديد مؤلم في حد ذاته ، فقد كانت المحنة المرضية الطويلة القاسية التي مررت بها - وما زالت أعانى أواخرها - مؤلمة لى من زاوية إضافية ، ألا وهى أن تتاح لى فرصة المشاركة في تلك الحركة الاحتجاجية التي قام بها من يمكن أن نسميهم بحق " أحرار الجامعة " ، دون أن أعنى أن من لم يشارك فهم غير أحرار ، ذلك أنى أثق في أن أحرار الجامعة كثيرون ، لكن المناخ العام الذى يسيطر على مجتمعنا في العقود الأخيرة قد زرع بذور الخوف والقلق ، خاصة وجميعنا يعلم علم اليقين مدى توحش جند النظام وكتابه وأجهزته .

لقد أخطأ كل من تصور أن حركة الاحتجاج سببها تلك الرواتب المخزية التي يتقاضاها أساتذة الجامعات ، على الرغم من أهمية هذه القضية ، وإنما هى مدى ما تحتله الجامعة من مكانة في سلم التقدير المجتمعى . دعك من هذه الوجاهة التي يتحدثون عنها لما هو " جامعى " ، ولكننا نقصد تلك المكانة التي تجعل من الجامعة هى القيادة الحقيقية للتطور والتقدم ، تلك المكانة التي عبرت عنها أكبر جريدة قومية وهى تنشر على ثلاثة أعمدة ،

في الصفحة الأولى ، مصافحة وترحيب رئيس الدولة بحارس مرمى كرة
- مع التقدير الكامل لبراعته وكرامته - مما لم ينله عالم من علماء الجامعة
طوال عقود مضت .

لم تكن الحركة الاحتجاجية ثورة ضد قروش وجنيهات لم تعد تفتح بيئا
كريما ، وإنما لما يعكسه هذا من " مكانة " للجامعة ، يصرخون في وجه
أهلها " نجيب لكم منين ؟ " في الوقت الذي يغدقون فيه للملايين على قوى
الأمن الخاصة بالنظام ، لا أمن جماهير للمواطنين . . . وفي الوقت الذي
ألمروا أو تغاضوا أو سمحوا للصوص أن ينهبوا مليارات للناس في البنوك
ويهربوا بها دون محاسبة .

فلتكن أعداد المحتجين لا تتجاوز أصابع اليد ، كما صرح بذلك وزير
للتعليم للعالي ، وإن ذكر منهم عشرات (فهل أصابع اليد تزيد عن عشرة ؟
) ، لكننا نلح ونؤكد على ضرورة الاستمرار ، فإذا كان العدد اليوم مائة ،
فسوف يصبح - مع الإصرار والاستمرار - غدا أكثر من ذلك .

ولتكن للمحتجين ، أحرار الجامعة " أجنبتهم للسياسة " ، كما صرح
بذلك أيضا للوزير ، فذلك شرف يجب أن يفخروا به ، وتهمة لا ينبغي أن
ينكروها ، لأنهم يفهمون المعنى الحقيقي للسياسة وهي " اللهم للعالم للوطن "
، ويفهمون ، أكثر منم وزيرهم ، رسالة أستاذ الجامعة !!

أزمة الكتاب الجامعي *

مشهدان من بين مشاهد كثيرة أستوقفاني هذا الأسبوع ففرضا هذه القضية على تفكير منثلى من المهمومين بهوموم التعليم ، بحيث تقدمت على ما عداها

كنت جالسا مع أحد كبار الناشرين ، أشير إلى ما يواجهه نشر الكتب غير " الجامعية " - والمقصود " الكتب المقررة بالجامعات " - من مشكلات ، أبرزها قلة ترحيب الناشرين إلا بنشر كتب الأعلام والمشاهير ، ولا يجد المتوسطون ، فضلا عن المبتدئين ، فرصة إلا إذا كان ذلك على حسابهم هم ، بدفع التكلفة !

ثم إذا بالرجل يضع الكرة فى ملعبنا قائلًا أن ما صار الأمر إليه فى السنوات الأخيرة بالنسبة للكتاب الجامعي ، حيث تحول إلى " منكرات " داخلية ، مسئول إلى حد كبير عن ذلك ، حيث أن الناشرين كانوا يعتمدون على ما تلاقيه الكتب الجامعية من رواج وسرعة توزيع ، فيشجعهم هذا على نشر ما يسمونه بالكتاب " النقافى " ، أى غير المقرر ، فما يأتى من مكاسب كبيرة من الأول يعين على تحمل مشاق توزيع الثانى ، فلما حرمت معظم دور النشر من الكتاب الجامعي ، أصبح من العسير عليهم أن يرحبوا بكل ما يسمى بالكتاب النقافى ، مهما كان مقام الأستاذ الجامعي ، خاصة وأن معظمهم غير مشهورين ، ولا يشكلون " نجوما " بالمعنى الإعلامى ، إلا إذا كان الكتاب فعلا لكاتب كبير أو صحفى مشهور ، أو موضوع من الموضوعات المثيرة للناس !

أما المشهد الثانى فهو لطالب قريب لى ، فى إحدى الكليات ذات

* جريدة الأهرام فى ٢١ / ٣ / ٢٠٠٧

الأعداد الفلكية ، حيث طلبت منه يوما ، أثناء زيارة ودية ، كتابا معيناً كي أراه وأتصفح ، فلاحظت أن الكتاب ضخماً للغاية ، والطالب لم يحصل عليه إلا بعد مرور شهر من بدء الدراسة ، والفصل للدراسي عندنا لا يزيد على شهرين ، حيث تقطع الامتحانات بقية الفصل ، فسألت الطالب : متى تستوعب هذا الكتاب الكبير بحيث تكون قادراً على مواجهة أسئلة الامتحان؟ فأجاب بشئ من الابتسام الذى يعكس شعور صاحبه بسذاجتى ، أنه لم ولن يقرأه ، فالمطلوب بالدرجة هو شراؤه ، وأن هناك "ملخصات" وافية ، عن طريقها يمكن اجتياز الامتحان ، بل وبدرجة عالية ، وكفى الله للطلاب "شر" للقراءة المطولة الشاقة !

ومن أسف ففى للزخم الحالى الذى يحيط بقضية تطوير التعليم الجامعى ، نجد للقضية الخاصة بالكتاب الجامعى تتوارى إلى الخلف ، فلا تحظى بالاهتمام الذى يتسق ومحاوريتها فى هذا للتعليم ، فهو "مستودع" المعلومات والأفكار والقضايا التى يتعامل بها ومعها ومن خلالها كل من "الأستاذ" و "الطالب" ، بحيث يحدد هذا الكتاب شكل وطريقة ومصير العملية التعليمية إن خيراً فخييراً وإن شراً فشرراً .

إن تحول للكتاب الجامعى إلى تلك الصورة المؤسفة المتداوله فى الكثرة الغالبة من الكليات لا يقتصر خطره على حرمان الناشرين من فرص رواج وكسب ، كان من شأنها أن تفتح أبواب للنشر أمام الكتاب للتقافى ، فتزداد التقافة ثراء ، وتتمو طاقات محرومة ، ولكن هذا للخطر يمتد إلى قلب للتعليم الجامعى ليصيبه فى مقتل ، حيث يتطلب للشكل الحالى من الطالب مجرد "حفظ" ما فى للكتاب المنكرة ، كى "يعيده" تسميعاً على صفحات ورق الإجابة فى الامتحان ، بحيث تتبقى لية فرص لأن يثير للتفكير ويدعو إلى حوار ، ويبعث على متابعة للقراءة والحصول على

معلومات أخرى ، بل ويحدد الشكل الذى يكون عليه الامتحان من خلال أسئلته .

والكارثة الكبرى أن أصبح بالإمكان فى حالة إتقان الحفظ والاستظهار أن يحصل الطالب على درجات عالية ، فيكون ترتيبه متقدما ، ومن ثم يضمن إلى حد كبير اختياره معيدا ليضع قدميه على أول سلم الأستاذية !!

هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فإن انحصار الكتاب المذكورة داخل سور الكلية لا يتيح للآخرين أن يتعرفوا على ما فيه ، فتكون هناك حركة " نقد علمى " تصحح وتصوب ، إذ هناك فرق كبير بين أن يكتب الإنسان كلاما يعرف مقمما أن لن يراه إلا تلامذته هو ، وبين أن يكتب كلاما يعرف مقمما أنه سوف يوزع وينتشر فى أنحاء الوطن المصرى والعربى ، حيث مئات أو آلاف العيون والعقول التى يمكن أن تفحص وترشد وتكشف نواقص هنا أو هناك .

وفضلا عن ذلك ، فلا تكون هناك منافسة بين المؤلفين فى التخصص الواحد ، ما دام " كل فى فلك يسبحون " !

لقد كان من أمثلة ما يؤدي إليه هذا من سوءات أن رأيت - صدفة - مذكرة لأحد الأساتذة ، فبينما أقلب فى الكتاب وجدت عبارة تشير إلى " العام الحالى ١٩٧٢/٧١ " !! بينما الكتاب الجديد مطبوع فى أواخر القرن العشرين ، فلما أعدت النظر وجدت ما لا يقل عن ست وستين صفحة ، لا أقول منقولة ، ولكن " مصورة " من كتاب قديم لى ، حتى بدا الأمر مثيرا للسخرية ، فهذه الصفحات كانت قد طبعت فى أول السبعينيات بطريق الجمع اليدوى القديم ، وبقيّة الصفحات عن طريق الكمبيوتر الحديث ، ولم يكلف الكاتب نفسه حتى بإعادة طباعة ما نقل ، أو حتى أن يلتفت إلى عبارة " العام الحالى ١٩٧٢/٧١ ، فيغيرها ! لكن نكاهه برز واضحا فى

مكان آخر حيث حرص على عدم وضع اسمه أو جهة النشر ، حتى لا يستطيع أحد أن يحاسبه !!

لقد استشرى المرض فى الجسم الجامعى وأصبح يتطلب سرعة الاستفار لإنقاذ الكتاب من هذا الشكل القمئ الذى أصبح عليه .
إن الأمر ليس سهلا ، فهو الآن أصبح مصدر دخل مذهل للكثيرين ، رتبوا حياتهم عليه ، حيث أصبح الأستاذ هو المنتج وهو الموزع وهو الناشر مباشرة ، مما أتاح له فرصة مضاعفة الدخل باستبعاد الجهات الوسيطة ، حتى أصبح متداولاً أن عضو هيئة التدريس لا يعتمد على مرتبه بقدر ما يعتمد على ما يدره الكتاب المذكورة من دخل كبير يتصاغر أمامه مجموع مرتبه طوال العام !

وعندما نتحدث مع بعض الزملاء فى هذا الشأن يُظهرون بعض الجوانب التى يمكن أن تبرر أحيانا بعض ما يفعلون
كانت المناسبة شكوى طالبة بإحدى الكليات منذ عدة سنوات ، جاعتى تشكو من أن لها أختا كانت تدرس نفس الكتاب الذى تدرسه فى العام السابق مباشرة ، وبالتالي تصورت أن بإمكانها أن تعتمد على نسخة أختها ، لكنها اكتشفت أن هناك ما يسمى " بالثبيت " مجموعة صفحات بأخر الكتاب المذكورة ، عليها تاريخ للعام ، ومطلوب من كل طالب أن يسلم نسخته للعام نفسه ، ومن ثم يتم إلزام كل الطلاب بشراء الكتاب المذكورة وإلا حدث لهم ما لا تحمد عقباه !

ماذا كان رد الزميل عندما شرحت له الموقف ؟

أخذ بيدي متجها إلى النافذة ، طالبا أن أنظر ما حول الكلية ، مشيرا إلى عشرات المكاتب المزودة بآلات للتصوير وجموع طلاب تتراحم عليها ، لا تكف طوال النهار وربما وشطرا من الليل فى تصوير الكتب الجامعية والمذكرات جهارا نهارا ، ومن ثم يكفى أن يقتنى طلاب بعدد اليد الواحدة

الكتاب ، ويستعيده منهم طلاب آخرون بصورونه ، ولا تتكلف عملية التصوير إلا ثمن الورق والحبر ، فيصل ثمن النسخة المصورة ربما ربع ثمن الكتاب الأصلي ، ويتساءل : أليست هذه سرقة صريحة ؟ أليست هناك شرطة للمصنفات الفنية تضبط " الشرائط " المستسخة عن الأصل وتصادرهما حتى تحفظ للفنانين حقوقهم الفكرية ؟ فهل لا يستحق أساتذة الجامعة شيئا من هذا ؟

من هنا يا عزيزي الدكتور سعيد تفتقت الأذهان عن هذا الاختراع المسمى " بالثبيت " ، ورب ضارة نافعة ، فلقد ضمن لنا هذا توزيعا مضمونا قد يصل إلى مائة بالمائة من الكمية المطبوعة ، " حصوة فى عين الحسود " !!

إننا لا نلحم بعودة زمن كان الأستاذ فيه يكتفى بأن يحدد لنا رؤوس موضوعات المنهج ، ثم يترك لنا أن نجوس بين المكتبات ودور الكتب لنجمع مختلف المصادر والمراجع التى يمكن لها أن تستوعب مثل هذه الموضوعات ، فقد اتسع الخرق على الراقق ، وأصبح طلاب التخصص الواحد يصل إلى ألوف ، مما يستحيل معه هذا ، ولا تحتوى مكتبة الكلية أو الجامعة ولو نسخا تساوى عشر أعداد طلاب التخصص ، ولا يوجد بهذه المكتبات من الأمكنة ما يمكن أن يسع هذا العشر من الطلاب ، حتى لو افترضنا أنهم سوف يستجيبون بالفعل ويذهبوا إلى المكتبة طلبا للقراءة والاطلاع .

وهذا الحل أو ما يسمى بذلك ، الذى استقر عليه المجلس الأعلى للجامعات منذ سنوات لا يتجه مع الأسف إلى جوهر القضية ، فيحصرها فى تحديد عدد الصفحات وربط ذلك بعدد ساعات المقرر ، ثم تحديد السعر . . . إن القضية هى : كيف يمكن أن يعود " التأليف الجامعى " إلى شكله الصحى فى صورة كتب تنشر نشرا " طبيعيا " يتيح تداولها خارج الجامعة

، ويكون هناك تنافس علمى بين المؤلفين ، وفرص عدة لممارسة للنقد والتصويب والتصحيح ، بدلا من أن تظل الكتب المنكرات " تطبخ " فى تلك الصورة غير المشرفة للجامعة والمدمرة لأهداف التعليم الجامعى ، والمسببة لمستقبل هذا الوطن .

إننى لا أزعم أن لدى حلا ، فالمشكلة متعددة الجوانب والأبعاد ، ومن ثم فهى بحاجة إلى جمع من المختصين والمهتمين يفكرون تفكيرا جماعيا فى هذه الأزمة وكيف الخروج منها !؟